مُتضمِّناتُ القولِ في الأَمثلةِ النّحويةِ لِعبَّاس حسن

في كِتابهِ النّحوِ الوافي (مقاربة تداولية)

أ.م.د.خيرالدين فتاح عيسى
جامعة كركوك كلية التربية للعلوم الإنسانية

تاريخ استلام البحث٢٠١٨/٥/٢٠ تاريخ قبول النشر ٢٠١٨/٦/١١

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة متضمنات القول في الأمثلة النحوية لعباس حسن في كتابه النحو الوافي (مقاربة تداولية) بعد أن تبين أن هذا الكتاب يتضمن أمثلة كثيرة تترجم حقيقة هذه النظرية ، فقد كان الأستاذ عباس حسن موفقا في تمثيل الجمل التي تحقق الموضوعات النحوية لاحتوائها على دلالات نشطة تصلح دراستها من الجانب التداولي .

وقد جاء البحث متكونا من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة ، وقد تناول المبحث الأول : مدخلا إلى نظرية متضمنات القول ، وجاء المبحث الثاني ليعالج دراسة الافتراض السابق في أمثلة عباس حسن ، واختص المبحث الثالث بدراسة الأقوال المضمرة في أمثلة عباس حسن .

ويعمل البحث على دراسة هذه النظرية من خلال تطبيق المفهومين وهما الافتراض السابق الذي يعد ذات أهمية قصوى في عملية التواصل والإبلاغ ، والقول المضمر الذي يوصف بأنه كتلة من المعلومات التي تصاحب الكلام ، وكلا المفهومين يعمل على بناء حقل يقوم بإغناء اللغة غير المسموعة يذكرها المتكلم ويقدرها المتلقي .

المقدمة :

إلى الله سرّا وإعلانا ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، والصحابة الكرام المكرمين .

وبعد :

إنّ اللغة عالَم واسع في حياة البشرية ، فهي تتحكم بجميع مفاصل الحياة إذ بها يعود الماضي إلى النبض من جديد ، وتبنى الخطط والبرامج للمستقبل ، وتفسَّر جميع متعلقات البشر ، كذلك توثَّق بها العهود والمواثيق ، وتدوّن القيود والشروط بين النّاس ، وهي وسيلة تعبير عن قضايا الحياة في

السياسة والتعليم والاقتصاد والاجتماع ... ، فضلا عن كونها أهمَّ أداة للتواصل بين الفرد والمجتمع ، فكانت هذه الأسباب ، وغيرها دافعا قويا ؛ ليتّجه اللغويون لصنع مزيج من النظريات حتى يتمكّنوا من خلالها تأسيس إجابات عن كلّ دقائق اللغة ، وتحليل المعطيات اللغوية الطبيعية والقواعدية المألوفة ، وتوجيه المعطيات التي تخالف ما توصلوا إليها ، وخير دليل على سَعة اللغة ومجالاتها هو عدم توقف عجلات البحوث اللغوية التي من أبرزها التداولية.

ويعدّ كتاب " النحو الوافي " للأستاذ عباس حسن كتابا جامعا لتيسير شروح الألفية ، إذ فتح هذا العالم النحوي باب توظيف التمثيل بالتراكيب والجمل التي تفسر المسائل النحوية بلغة تقوم على محورين : المحور التطبيقي والمحور التعليمي والتداولي ، وقد لفت النظر هذا الأسلوب في إيراد الأمثلة بما يناسب التطور الفكري للغة المعاصرة ، إذ وجدنا أنّه اختار أمثلة تنشط فيها عناصر التداولية بنحو واضح ، ممّا جعلنا نتجه إلى دراسة هذا التوجه في هذا الكتاب العلمي الرصين.

والتداولية pragmatics علما ومنهجا ومدرسة طفتْ على سطح الدراسات اللغوية بقوة نتيجة لاتجاهات كثيرة في علوم الدراسات الإنسانية التي من أهمها : علم الاجتماع وعلم الفلسفة ، فالغربيون عندما يدرسون أيّ ظاهرة إنسانية ينحتون في أطرافها ، ويستعملون أدوات الفلسفة بدراية وعناية ، وكأنّ الجانب الفلسفي في كلّ علم هو روحه ، والعلم نفسه هو الجسد ، لذلك هم يتحرّكون إلى الخاصية الفلسفية ؛ لإيمانهم بمكانتها في تفسير أيّ ظاهرة كونية ، ومنها الإنسانية ، وبما أنّ علم اللسان من أهم علوم البشرية ، فقد حظي بالاهتمام الفلسفي غير المحدود ، وقد أدّى هذا الهدف إلى ظهور مدارس فكرية لسانية كثيرة كلّما أفل نجم مدرسة تولّد نجم مدرسة جديدة ، وقد صنع الفكر الفلسفي والاجتماعي والنفسي بؤرة نشيطة لمثل هذه المدارس ، فعلماء اللسان يدركون فاعلية هذه العلوم في تأسيس رؤية شاملة في تحديد المنطلقات المنهجية لإغناء مرجعيات اللغة .

وانطلاقا من هذه التصورات اهتمّ علماء التداولية بالسياق والمقام ، إذ توصلوا إلى أنّه لابدّ من ربط التراكيب بالدلالة والمعنى ، فلا يمكن إدراك المعنى الدلالي الحقيقي للعلامات اللسانية ما لم يعرف المقام ومقتضى الحال ، وهما اللّذان تكلّم بهما العلماء العرب بدقة كبيرة ، وكذلك لابدّ من الوقوف عند تكوين العلاقة بين التداولية والسياق ، فالسياق له الأثر الأكبر في تفسير الوظيفة التي جاءت من اللغة بنحو عام أو من الكلام بنحو خاص ، لذلك كان لزاما معرفة السياق قبل التعمّق في أيّ تحليل تداولي.

وكذلك فإنّ العلاقة بين التداولية والنحو علاقة عموم وخصوص ، فالتداولية من جهة التطبيق اللغوي تعم أصول الدراسات اللغوية والأدبية في معرفة الغاية من استعمال اللغة فهي كالثمرة في الشجرة ،

بمعنى أنّ جميع علوم هذين القسمين من الممكن أن تدرس من جهة التداولية ؛ لاحتوائها على خصائص تجعلها قادرة على تناول أي علم بالتحليل والدراسة والتطبيق حالها حال الماء في وجوده في كلّ شيء حيّ ، فكما أنّه لا يوجد شيء حيّ يخلو من الماء كذلك لا يوجد علم لغوي لا يمكن دراسته تداوليا ، فالأدب بجميع أنواعه ومذاهبه يتماشى معها ، وكذلك علوم اللغة ومن أبرزها : الدلالة والنحو والبلاغة والقضايا الصرفية المتداخلة بالعلوم الأخرى ، إذ اللغة تتكوّن من لفظ ومعنى ، وتحقيق هذين الطرفين يتحقق في الاستعمال اللغوي ، والتداولية هي الطرف الناطق في هذا الاستعمال ، وهو المسمّى عند علماء التداول "القصدية" ، فعدم وجود كلام من غير قصد دليل على وجوب وجود التداول في أيّ تركيب لغوي مستعمل ، ولهذا قد تعم التداولية علوما غير اللغوية .

والأستاذ عباس حسن لم يكن مكتفيا في صنع الأمثلة النحوية على مطابقة القواعد التي هو بصدد ذكرها بل اختار ألفاظه وكلماته بعناية كبيرة ، وبثّ فيها روح التحفيز ، بما يتناسب مع قضايا الحياة السلبية والايجابية . " على قاعدة التخلية قبل التحلية " [١] . حتى ترتقيَ تلك الأمثلة ، لتحمل بعدا خطابيا ودلاليا يصلح لمحاكاة المخاطبين بما يتلاءم مع أفكار المتلقّين والملقِين ، لينهلوا منها . فضلا عن الجانب التعليمي . المعرفةَ والثقافة الإنسانية .

وسيعتمد البحث على المنهج الوصفي في تحليل معالم التداولية على الأمثلة النحوية المختصة من وضع الأستاذ عباس حسن في كتاب النحو الوافي ، وهو جانب تحليلي لدلالة الأمثلة النحوية من جانبين رئيسين : وهو أن تُرصد المعاني الموجودة في ظلال الحدث الكلامي ، وجانب مراعاة الجانب المجتمعي ، وكيف تصل الرسالة إلى المتلقي ، وهي عملية معقدة لغير المقصودين ، وإشارة واضحة عند المقصودين ، إذ لا بد أنَّ هناك أسبابا تدفع المتكلم على اختيار أسلوبه بنمط معين يتموج في الخطاب بأنواع مختلفة من فروع التوظيف كاستعمال الحقيقة أو المجاز أو الكناية أو استثمار طاقة اللغة من حيث الحذف والذكر والتقديم والتأخير وغيرها من أدوات اللغة الكثيرة لإنجاح العملية الإبلاغية والتواصلية فيها .

وقد وجدنا أنّ نظرية " متضمنات القول " هي أقلّ الدراسات التداولية التطبيقية التي دُرست في هذا العلم في التطبيق اللغوي على النصوص ، لذا حاول البحث التعمق والتأصيل لها عن طريق اختيار كتاب نحوي له أثره في الدرس النحوي الحديث ، إذ إنّ الأمثلة التي وظّفها عباس حسن قد تحرى فيها تضمين معاني بحاجة إلى بيان الوجهة الاجتماعية القادمة من فكّ رموز متضمنات القول التي تنطبق في أصولها مع هذه النظرية التي تم إسقاطها على هذا الكتاب.

وأما عن خطة البحث ، فإنّها تنطلق من أحد أركان التداولية وهو (متضمنات القول) وتنقسم على ثلاثة مباحث . يتناول المبحث الأول : مدخل إلى نظرية متضمنات القول فيما تناول المبحث الثاني : دراسة الافتراض المسبق في أمثلة عباس حسن، وجاء المبحث الثالث : لدراسة الأقوال المضمرة في أمثلة عباس حسن.

المبحث الأول : مدخل إلى نظرية متضمنات القول : illocutionary acts

تميّزت الدراسات التداولية من غيرها من الدراسات اللسانية أنّها سلكت سبيلا مختلفا في التحليل اللساني من خلال إظهار الجانب الصامت للغة فضلا عن دراسة اللغة نفسها ، فإذا كانت اللغة ألفاظا تواصلية يتفاعل الأفراد فيها لبناء جسور التخاطب والإفهام ، بمعنى أنّها تجدّدٌ ونتاجٌ فكري وعملي حيّ لإيجاد العملية الكبرى التي بسببها وجدت حوار اللغات ، فإنّ التداولية تأتي لتكشف عن الأسباب التي أدّت إلى انتخاب المتكلم لألفاظ معينة دون غيرها ، وكيف أنّ المتلقي بنى في نفسه معنى لو فُسّرت تلك الألفاظ لوجدنا أنّ هناك تغايرا بين اللفظ والمعنى ، ومع ذلك فإنّ الرسالة المقصودة التي جاءت عن طريق العلامات اللفظية هي نفسها التي يريد المرسل إيصالها إلى المرسل إليه ، وأنّ اللغة لا تكتفي بالجانب الصوتي الملفوظ فحسب ، وإنّما تعتمد على الثقافة والبيئة والسلوك ، وجميع العناصر التي من شأنها أن توصل الوظيفة المتكاملة للغة .

ويحمل هذا المضمون الجوهر الذي يفسره وجه الخطاب ، ويوافقه التعريف الذي قدّمه علماء اللغة لمتضمنات القول بأنّها : ((الكلام الذي لا يظهر على سطح الملفوظ))[٢]. فهو بذلك يفسّر تشكيل الكلمات بضوابط منبعثة منها استنادا على فحواها معتمدا على ثنائية جسد الكلام وروحه.

ومن هنا ظهر علماء لسانيون يحاولون وضع آليات علمية لبيان مظاهر التحليل التداولي فوجدوا أنّ من أهمّ تلك المظاهر هي نظريات ومفاهيم تسمى : متضمنات القول ، والاستلزام الحواري ، والفعل الكلامي ، والحجاج[٣]. ... وكل قسم من هذه الأقسام يحتوي على تفاصيل تغذي المقاربات التداولية بالمنهج الذي وضع له ، ومن الممكن أن تدرس هذه المظاهر في نصوص قرآنية وشعرية ونثرية ... ، وهي تجارب عملية تُزيح مساحة المجهول في سيرها إلى المعلوم ، لتعميق أصول التداولية في الدرس اللساني العربي.

لقد جاء مفهوم " متضمنات القول " ليكون أحد العناصر الرئيسة في معالجة المعاني والدلالات المتضمنة غير المعلنة ، ويرتبط هذا المفهوم ارتباطا عظيما بـ((رصد جملة من الظواهر المتعلقة

بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب ، تحكمها ظروف الخطاب العامة كسياق الحال وغيره)) (٤).

إذاً هو فهم من غير تلفظ ، وكلام من غير تركيب ، وخطاب من غير تفسير ، وأهم ما يميزه هو أنّ ما يقال يختفي وراءه معاني متعددة تتعلق بالخطاب غير المباشر والبعيد عن التصريح ، ويذهب هذا المذهب بالمتكلم إلى غايات كثيرة ، منها سياقية ومنها مقامية ومنها أحوال البيئة والمجتمع ، فكلها تتضافر لإنتاج هذا الأسلوب والاتجاه اللساني التداولي .

ويرى بعض اللسانين أن توظيف الإشارة في بؤرة الكلام واستعمال التلميح بديلا عن التصريح سببهما وجود ما يكون مانعا من إيراد اللفظ المباشر ، وكأن هناك محددات هي التي تحظر استعمال الخطاب المعروف والمشهور بين المتكلمين ، وهذا الحظر يكون المصدر فيه هو المجتمع ، وما يتضمنه من الأخلاق والعادات والدين ، وكذلك أثر السياسة المتبعة التي تؤثر في فاعلية اللغة ، إذ لا يوجد في الكون وسيلة وظيفية للتعبير عن مقاصد الإنسان مثل اللغة ، فضلا عن ذلك حدوث تغير في أحوال المقامات وتنوع البيئات مما يجعل المتكلم مضطرا إلى استعمال متضمنات القول خوفا من تجاوز حدود بعض الطبائع الكلامية والعادات الاجتماعية ، فيذهب ذلك المتكلم إلى ابتكار طرق عديدة ليكون على يقين إنه لا يتداخل سلبيا مع مشاعر أحد في مجتمعه .(٥)

ويَعدّ بعض الباحثين أنّ من أهم عناصر متضمنات القول أنّ طرفا ثالثا سيكون حاضرا في العملية التحاورية بعد اكتمال التخاطب بين (المرسل والمتلقي) الذي يطلق عليه المستمع ، إذ إنّه سيقوم بالمشاركة الفعلية في عملية الإنتاج اللغوي ، وبناء منافذ جديدة في التحليل الكلامي ، سواء أكانت على أشكال استفهامية أم على شكل إجابات تتضارب فيما بينها لإيجاد حلول معلومة لكل ما يستجد في الحديث الملفوظ.(٦)

ومن هنا يتبين أنّ هذه النظرية لها جمالية مختصة في الأساليب التواصلية ؛ لأنّها تقوم بـ((تحقيق ما تريده الجملة)) .(٧) وهي محل اهتمام اللسانيين لتفرّدها في تأثرها وتكوينها بالعقل والاستنتاج ، وهذا ما جعلها تأخذ نمطا مغايرا في بيان الحلقة المتصلة بين الكلام الملفوظ وما يسبقها من تداعيات لا تنحصر في الكفاءة اللغوية لجميع المتكلمين .

وقد حاول علماء اللغة الربط بين اللفظ المنطوق ، والفعل الذي يسببه اللفظ ، فكل لفظ يحتوي تطبيقا حياتيا يمكن تحقيقه في الواقع ، فكانت هذه الفكرة الفلسفية باعثا للبحث عن القيمة الفعلية للكلام من

حيث التضمّن ، وهو ما فعله سيرل عندما استلهم من أفكار أستاذه أوستين الفلسفي واتخذها معايير وأساسا في دراسة القوى المتضمنة في القول.[٨]

وكان هذا التوجه يعتمد على منهج فلسفي متجدد يستند إلى مرتكز يجمع الفلاسفة على رؤية مسلمة عامة مشتركة ، ((مفادها أنّ فهم الإنسان لذاته ، ولعالمه يرتكز في المقام الأول على اللغة ، فهي التي تعبر له عن هذا الفهم)) .[٩]

فالذات واللغة متصلان ، ولهذا يرتقي نظم اللغة إلى أعلى مستوياته حينما يرتفع منسوب الإفهام والإيصال ، فتنضبط العلاقة بين الأفكار المتحاورة بسلاسة كبيرة ، وتطفو على الواجهة نماذج لغوية تحجز لنفسها مواطن الاستعمال ؛ لأنّ اللغة التي تنتج الكلام لا تكون ذات فائدة ما لم تسبق عليها أصول معترفة من قبل أصحاب اللغة أنفسهم.

أولا : الافتراض السابق Presuppositions :

يعدّ الافتراض السابق[١٠] أحد الركنين المهمين لمتضمنات القول ، وهو الذي تنطلق منه جزئيات تحليلية لأنماط محددة من تراكمات اللغة في كلّ تواصل لساني ، وعلى الرغم من كونها افتراضات ، فإنّها مشروطة بأن تكون مسلّمة عند وقوع الحدث الكلامي حتى تحقق النجاح فيه .

وهذا المصطلح من وضع الفيلسوف الألماني غوتلوب فريجه.[١١] وهو يتصل بالجهاز المفاهيمي للإستراتيجية التداولية ، ويتم تمييزه على أساس الرموز اللغوية.[١٢] ولهذا فإنّ عناصر الإبلاغ تُستثمر من عمليات الاحتكاك بين المتخاطبين في النتاج اللغوي ، وأدوار المتكلمين تتنقل بصورة طبيعية بحسب ما تتطلبه معطيات الحدث الكلامي بما يوافق وظائف التبليغ وإيصال الجهد اللفظي إلى المتلقين ، ما يزيد من أهمية الأثر الذي يحدثه الافتراض السابق هو كونه يأتي في الدلالات غير المباشرة على الرغم من أن وجوده حتمي في مقتضيات الكلام ، فهو يشارك في جوهر الخطاب لا في بنيته فقط ، ويتحلّق حول التراكيب الملفوظة ليجدد الفاعلية المكتنزة في الدلالات.

ومن هنا جاء تعريف الافتراض السابق بأنه الذي ((يوجه المتكلم حديثه إلى السامع على أساس مما يفترض سلفا أنه معلوم له)).[١٣] فالترتيب في منافذ العقل قبل إطلاق اللفظ يستغرق وقتا لإنضاج محتوى ما يقال .

ويرى التداوليون ((أنّ الافتراضات المسبقة ذات أهمية قصوى في عملية التواصل والإبلاغ ففي التعليمات instructions تمّ الاعتراف بدور الافتراضات المسبقة منذ زمن طويل فلا يمكن تعليم الطفل معلومة جديدة إلا بافتراض وجود أساس سابق يتم الانطلاق منه والبناء عليه ، أمّا المظاهر

(سوء التفاهم) التي هي تحت اسم التواصل المسيء ، فلها سبب أصلي مشترك هو ضعف أساس الافتراضات المسبقة الضروري لنجاح كل تواصل كلامي)) .[١٤]

ويمثل علماء التداولية بتراكيب مشهورة متوارثة لتفسير توظيف طريقة الافتراض المسبق ويمكن البناء على تلك التراكيب لفهم ظواهر لغوية كثيرة تكون بحسب المواقف التي تترجمها الأحداث ، ومنها قولهم :

١. أغلق النافذة ٢. لا تغلق النافذة

ففي الملفوظين كليهما خلفية " افتراض سابق " مضمونها : أنّ النافذة مفتوحة . [١٥]

ويمكن تفسير هذه الحالة بتشبيه اللغة بنهر يجري ، فالماء يتغير من حيث المكان أما المجرى فيبقى ثابتا ، فالأقوال تتغير في الحوار ولكن الإدراك يستلم المعطيات المستقرة .

وهذا الكلام يدلّل على أنّ هناك تواصلا فكريا بين المتخاطبين فضلا عن تواصل اللغة في ذاتها ، إلا أنّ التواصل الفكري لا يكتفي بالتفاهم ، وإنّما يذهب مذهبا بعيدا في ترتيب استنتاجات تتحول إلى أنماط تزيد من الاحتمالات المساعدة في عملية التخاطب ، ولهذا قالوا : إنّ هناك : ((أهمية كبيرة في التواصل وبدونه ينعدم التواصل بين المتكلمين)). [١٦]

وتعني الأهمية أنّ عناصر إحياء اللغة الواصلة إلى مرحلة التوظيف سيكتب لها النجاح إذا امتلكت شبكة من المكونات الحسية والمعنوية والزمنية .

ثانيا : الأقوال المضمرة : the implict

إنّ القول المضمر يعدّ هو المجال الواسع الثاني الذي يأتي بعد الافتراض السابق فهو الذي تتولّد فيه المعاني التي لا تنطبق عليها أصول الخطاب المسلّم ، فالاعتباطية في تفسير ما وراء التركيب هو أهم ما يتميّز منه هذا المفهوم ، لذلك تقع المفارقة في تحليل هذا القسم من متضمّنات القول لما فيه من إستراتيجية لا تعتمد على ثوابت في تكوين الأفكار التي تتوفر في أقوال المتكلم ، ومن جهة ثانية يعد منبعا ثرّاً لتعدد الاختيارت المعنوية المتصفة بجملة من الأساليب اللغوية.

وقد بيّنتْ أوركيوني Orecchioni عندما عرّفت القول المضمر بأنّه : ((كتلة من المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها ، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث)). [١٧]

ومثال هذا كأن يقول المتكلم توظيفا لما تقدم : " الشمسُ محرقةٌ " ، فالمتلقي سوف يستنبط جملة من التأويلات ومنها:

. أراد منه أن يمكث في بيته حتى لا يتعرض لضربة الشمس.

. أن يصبر حتى أن تذهب حرارة الشمس.

. أن يخبر جاره بها حتى لا يخرج للاستجمام.

. أن يحمل معه ماء كثيرا ؛ لأنّ الجو يستلزمه .

وتأويلات كثيرة كلها تتناسب مع معطيات القول الملفوظ ، ويتطابق مع المقام والسياق في كلام المتكلم ويستنتجه المتلقي ، وهذا ما يمكن أن يطلق عليه وليد ملابسات الخطاب . (١٨)

فالتعريف يحيط بأنّ الأقوال لابدّ أن تتضمن خلفها معلومات ، وأنّها موجودة بالفعل لكنّها تتحرك بحرية دون أن تشترك بنحو مباشر مع الكلام الملفوظ ، فإذا تمّ تقسيم الكلام على المسموع والمفهوم ، فإنّ الثاني يتميّز بالعمق والتحرر وتحمّل الأوجه ، بخلاف القول الظاهر فإنّ كلماتها تركبت لإحداث متطلبات اللغة ، وهذا يمثل الصورة التي تعكس أنّ اللغة لها مرآة فالملفوظ هو الطرف الحقيقي الظاهر ، وما يُرى في المرآة هو الطرف الفكري الذي يستنبط تأويلات الطرف الحقيقي.

ويذهب بعض الباحثين إلى أنّ الميل والاكتفاء بالدلالات التي تصاحب الألفاظ من مقاصد أوردها المعجميون لا يمكن أن تفسّر المعنى المراد الكلي ؛ لأنّها تتصف بالقصور ، ربّما تفسر شيئا أو جزئية تلاصق البنية اللغوية لكنها لا تستطيع الغوص في أبعاد لا يحتملها ، فالتحليل الذي سيرتكز عليه المخاطبون هو الذي سيوزع المعاني غير المباشرة التي تستوجب حالات القول الملفوظ. (١٩)

بل إنّ القول المضمر يضيف آليات جديدة في إغناء طريقة التفكير اللغوي وهذا ما أشار إليه أحد الباحثين بقوله : ((فإنْ كان الافتراض المسبق يُحدَّد على أساس معطيات لغوية من السياق الكلامي بالأساس ، فإنّ الأقوال المضمرة ترتبط بوضعية الخطاب ومقامه وملابساته وهي تفتح المجال لتنوع الأقوال في سياق الخطاب المقامي فتكثر المسائل المتعلقة بالقضية الواحدة ، وكل مسألة تختلف عن الأخرى لتناولها جانبا فرضته مقولات طرحها السياق الخارجي)) (٢٠)

ولا تستقر الأقوال المضمرة على متون معروفة بل تتناثر بكل الاتجاهات (٢١) حتى لا تحدّ ، وهذا ما يدلل على ميزتها في رصد جملة من العبارات النفسية ذات الصلة بالمحكي من الأقوال.

ومما تقدم يمكن إيجاز أهم ما تتجه إليه متضمنات الأقوال المضمرة التي يمكن حصرها في جانبين هما :

أولا : أنّها غير مستقرة أي أنّه يصعب تحديده .

ثانيا : أنّ المتكلم يمكنه أن يتخفى وراء المعنى الحقيقي الذي يريده هروبا من ردة فعل المتلقي إذا كان قد انزعج إلى معنى آخر (٢٢) .

بما أنّ متضمنات القول تشتمل على هذين القسمين المتقدمين ، فإنّه من الضروري أنّهما يحملان خصائصها وأبعادها مع الفصل الفرعي لكل قسم عن قسيمه ، فالمحوران يعتمدان على معطيات الجانب اللفظي من القول والتأسيس عليه لبناء تعددية في الأوجه المحتملة لمعانيها .

وفي عملية تحاورية مستندة إلى الضدية : يقوم الافتراض السابق بتجميع جزئياته من كل الواردات غير المعلنة التي تستقى من الكلام الملفوظ ، فكل ما ينتفض من جوهر هذا اللفظ من معاني ودلالات يوصل إلى تبنّي معطيات تبني جملا تركيبية لا تخرج عن حدود إطار اللفظ.

في حين أنّ القول المضمر يفرش عناصره خارج بناء الجملة بما لا يوافق دلالاتها ، وينصرف وينأى إلى تراكمات لغوية غير محدودة يحدثها ذكر القول إلا أنّه لا يستطيع الانفصال عن السياق التواصلي الذي فيه الكلام .

وقد سعى بعض الباحثين إلى التفريق بين الافتراض السابق والأقوال المضمرة فقال: ((ويوحي الفرق بين الافتراض المسبق ، والقول المضمر إلى أنّ الافتراض المسبق يمكن أن يصل إليه المتلقي عن طريق السياق ؛ إذ لا يجهد ذهنه كثيرا في الوصول إلى مراد المتكلم وعلى العكس من ذلك فإن القول المضمر يحتاج إلى إعمال فكر من المخاطب ؛ لأنّه يقوم على الفهم الذي يستنتجه المخاطب اعتمادا على السياق الذي دار فيه الحديث))[٢٣].

وممّا تقدّم يتبيّن أنّ هناك حدودًا تفصل بين هذين القسمين وهي أنّ تحديد الافتراضات التركيبية ليست من اجتهاد المتلقي فقط ، بل هو مقيد بما قيل أمامه ، لأنّ جميع ما يفترضه سينطلق من بؤرة المسموع من الكلام إلى واحة التخاطب ، حاله في ذلك حال البناء والمادة فمَهما غيَّر من تركيب البناء تبقى المادة نفسها . أمّا الأقوال المضمرة فمجال التأويل والاجتهاد مفتوح وللمتلقي أن يغيّر مواد البناء بما يراه موافقا لغاياته بغض النظر عن توافقه ومخالفته لما في مضمون الكلام .

المبحث الثاني : دراسة الافتراض السابق في أمثلة عباس حسن.

يرى علماء التداولية أنّ هناك خيوطا متصلة بين طرفي الكلام ، وتقوم هذه الخيوط بصنع شبكة من المعلومات بين المتكلم والمتلقي ، وتأتي على شكل شراكة تحاورية كل جهة تملك ملفات تُعرِّف المقاصد والغايات في الألفاظ المستعملة عندها[٢٤].

وعندما يتعدّد السامعون فإنّه يفترض أنّ الظلال في النصوص المنطوقة تكون مفهومة عندهم كما كانت مفهومة عند المتلقي الأول ، وهذا ما يمكن تسميته " ببيئة التعاون المجتمعي في اللغة " ولا بدّ من وجود لوازم تحيط بتلك البيئة تؤدي في النهاية إلى الغرض المقصود من تكوين الجمل ، ولهذا

فالكلمات في جميع اللغات تحمل مساحة من النشاط تجعلها تتناوب في إيصال المعاني المعقدة في جميع أنواع الخطاب المجتمعي ، فالوظيفة اللغوية التعبيرية تتعلق بالمتكلم ((ذلك أنّ الشروع في الكلام إنّما يكون من المتكلم ، ويخضع لمراده وغرضه ، ثمّ إنّ الكلام يفهم في ضوء شخصية المتكلم المتشكلة من خصائص معينة تنعكس في حديثه لتصبح أسلوبا خاصا بالمتكلم ، ومن أهمّ تلك الخصائص : طريقة الكلام ، حيث الميزات الصوتية الخاصة بالمتكلم كالتقعر والتفاضح ، ومن الخصائص : جنس المتكلم ، ذكرا أو أنثى ، وكذا المستوى الثقافي والاجتماعي ومجتمعه ، ودوره فيه ، إضافة إلى عمره وعقيدته)) [٢٥].

الدرس النحوي يعدّ بجزئياته وتفصيلاته القانونية السماعية والقياسية أوضح صورة للافتراض السابق ، فالقواعد جميعها تبنى على أساس متعين ومسبوق من أهل الاختصاص ، فالنحوي عندما يذكر مسألة فهو قد أشار ضمنا إلى ما يجوز وما لا يجوز ، فإذا صرّح بالقبول بمعنى أنّ الوجه الآخر لا تنطبق عليه القواعد الصحيحة ، ومن هنا كان مفهوم الافتراض السابق يتحقق في العلوم التعليمية بنحو أدق ، وفي اللغة بنحو أكبر [٢٦].

وجواز الأوجه النحوية من أصدق الأبواب لتفسير الافتراض السابق ، فالمتكلم عندما أراد وجها في كلامه ، فإنّ التقدير والتأويل والحمل على المعنى وجّه الكلام لعدة مسارات ، وفي كلّ مسار هناك إضاءة تعود إلى أصل القول.

وقد يأخذ الافتراض السابق من مكونات الجملة الفعلية التي تتناسب مع أجزاء التراكيب بتحديد خصائصها التي هي بحاجة إلى تقييدات لغوية لمنع التحليق في فضاء مفتوح بعيد عن المقصد المطلوب ، ومن ذلك تمثيل عباس حسن إذ قال : (("خرج الصاحبان" يحتمل الماضي القريب والبعيد، بخلاف: "قد خرج الصاحبان؛ فإن ذلك الاحتمال يمتنع، ويصير زمن الماضي قريبًا من الحال؛ بسبب وجود: "قدْ". وإذا وجدت قبله "ما" النافية كان معناه منفيًّا، وكان زمنه قريبًا من الحال؛ كأنْ يقول قائل: قد سافر عليّ، فتجيب: ما سافر عليّ؛ فكلمة: "قد" أفادته في الجملة الأولى المثبتة قربًا من الزمن الحالي ، وجاءت كلمة: "ما" النافية فنفت المعنى، وأفادته القرب من الزمن الحاليّ أيضًا ، ولاسيما مع القرينة الحالية السابقة)) [٢٧].

فإن ما سيفترضه المخاطب يبدأ من وجود الصحبة بين اثنين ، وهذا يثبت نفي الخلاف بينهما ، وأنهما لم يختلفا في الخروج بل قد اتفقا فيه مع الانتباه على أنّ الزمن يختلف بين وجود " قد" في الكلام وبين عدمه . إنّ طرق الافتراض هنا تتحقق في تعدد الاحتمالات الدلالية في الجمل

الملتبسة بكلمة " قد" و"ما" النافية في بناء افتراض يحتمله الكلام ، فالماضي يستغرق ما سبق وتقسيم الماضي ممكن باستثمار ألفاظ ليعطي تنوعا في التقدير متمثلا بتقريب الزمن من الحدث ، فقولنا : اقتربت الصلاة ليس كقولنا : قد قامت الصلاة ، وفي قولنا : نزل المطر ليس كقولنا: ما نزل المطر اعتمادا على قد نزل المطر ، فعند سماع المخاطب مثل هذه الجمل فإنّ فكره يتقلّب بحسب الدلالات الناطقة من تلك الكلمات فيرسل افتراضاته بما يتناسب مع مكونات المنطوق .

فالكلام إمّا أن يتعايش مع المنطوق المباشر وهذه هي المرحلة البسيطة وإمّا أن ينتقل إلى مرحلة المقاصد غير المباشرة فـ((حين يكون الأمر بسيطا ، يتلفظ المتكلم بجملة ، ليقصد الدلالة بالضبط على ما يقوله حرفيا ، أما حين تتعقد الأمور فإنّ معنى الجملة كما هي ، والمعنى الذي يتلفظ به المتكلم ، يتوقفان عن التغطية ، وندخل من ثمّ في عالم ، هو بالأحرى العالم السحري ، الذي تكون مظاهره شراكا ؛ إذ ينزلق تحت العشب الأخضر ثعبان السخرية ، والإيحاء ، ومضمرات الالتباس ، والمعاني المزدوجة)) [٢٨].

وقد يكون الافتراض أحد أسباب المعالجة في تصويب طريقة التوزيع للمعاني من التركيب ، فعلى سبيل المثال عندما يكون هناك تنقل بين وظيفتين مع وجوب القطع بأحدهما يحتاج إلى نوع من الربط حتى لا تتصادم العبارات وتختلف الدلالات ، فيكون المعلوم مجهولا والثابت متغيرا ، وهو سلب للأداء الأصيل ، وإبعاد للمعنى المراد ويظهر هذا المفهوم في باب تعدد مرجع الضمير: إذ ((الأصل في مرجع ضمير الغائب "أي: مفسِّره" أن يكون مرجعًا واحدًا، فإن تعدد الأصل في ما يصلح لذلك، واقتضى المقام الاقتصار على واحد تعين أن يكون المرجع الواحد هو: الأقرب في الكلام إلى الضمير. نحو: حضر محمد وضيف؛ فأكرمته. فمرجع الضمير هو "الضيف"؛ لأنه الأقرب في الكلام إليه، ولا يمكن عودته على المرجعين السابقين معًا؛ لأنه مفرد، وهما في حكم المثنى؛ فالمطابقة الواجبة مفقودة ... ونحو: قرأت المجلة ورسالة؛ بعثت بها إلى صديق. فمرجع الضمير هو: "الرسالة"، لأنّها الأقرب، وللسبب السالف أيضًا، وهو: فقْد المطابقة)) [٢٩].

وهذا النص يكشف أثر المعارف ، ولاسيما الضمير في عملية الخطاب ، فالضمائر من أركان تأسيس الجمل والعبارات ، وهي المنطلق لبناء معالم جديدة في ترجمة الأفكار إلى أداء لفظي ، فحين تتولد أطراف الحديث يكثر ذكر إشارات الضمائر ((لأنّ الإضمار فعل قصدي داخلي يستبطن اتفاقا ضمنيا بين المتكلمين على المعنى)) [٣٠].

وتتعدد الافتراضات نظرا لفسح الألفاظ مجال الاحتمال ، ولهذا نجد للكلمة الواحدة أثرا كبيرا في تحديد اللفظ الواجب موافقته استنادا إلى قضية الدلالة " القرب والسياق والمطابقة " فالكلمات تعيش حياة معقدة بين اللفظ والمعنى والتركيب والسياق والمقام وطريقة الأداء ... حتى تقوم بدورها في عملية إكمال سبب وجودها في الكون ، وتنجح في هذه الوظيفة حين تتركب وتقوى بها فمفهوم التركيب ((يمكن أن يطبق على عدة مستويات فبالنسبة للكلمات هناك مستوى العلاقة التي تجمع أجزاء التركيب المختلفة ، وهناك مستوى ثان يرتبط بعلاقة الأجزاء بالكل ، كما يمكن لهذا المفهوم أن يتعدى الكلمات إلى مجموع الكلمات والوحدات المعقدة وكل الأنواع الأخرى " الكلمات المركبة ، المشتقة ، أطراف الجملة ، الجمل بكاملها ")) [٣١].

ومثل هذه الأمثلة لها علاقة بالنوع والجنس في الوضع اللغوي فالنوع ذات والجنس أنواع ، وعندما تعود القرائن ، فإنّها تعود إلى ما يناسبها ، وإذا لم يكن كذلك ، فاللغة تتحول إلى عالم من الافتراضات غير المنطقية ، وحينئذ تفقد اللغة غايتها التي خلقت لأجلها ويؤدي هذا الأمر إلى تداخل إحداثياتها مما يمنع إيصال رسالة الإفهام من اللغة.

إنّ أي كلام تولَّد في واقع مجتمع سيدور حوله جملة من الافتراضات المسلّمة وغير المسلّمة ، وعقل المتلقي هو الذي ينبغي أن يميّز ما أراده المتكلم اعتمادا على نظرية الكفاية اللغوية والأداء اللغوي ، لأنّ اللغة لا تستطيع أن تتجاوز هذين الأصلين لهذا ((يرى تشومسكي أنّ اللغة لها وجهان ، أحدهما ذهني خالص ، سماه الكفاية competence والآخر عملي منطوق مسموع ، سماه الأداء performance)) [٣٢].

وهما اللذان سيفتحان حقول الخطاب وبناء العملية التخاطبية ، وبهما يكون المتكلم قادرا على الربط بين ما قيل من كلام ملفوظ ، وبين ما يحمل ما قاله في صندوق دلالاته من تحولات تتقلب في فلك الجملة الأصلية .

وكذلك يتحول اللفظ المكرر مرآة عاكسة للفظ المبتدأ ، لطلب دلالة محددة ارتكز المبتدأ عليه دون غيره فيلبسه ثوبا ليفتح وصفا لا يتحقق إلا بتكرار ذلك اللفظ ، وكأن الزمن الذي قيل فيه اللفظ الأول هو الذي أوجد معنى مغايرا على الرغم من اتفاق اللفظين اتفاقا كاملا وذلك في قوله : ((لكن إذا دلّ الخبر على زيادة معنى ليست في المبتدأ، وقامت القرينة على هذه الزيادة – صح وقوعه خبرا ولو كان مماثلا للمبتدأ في لفظه، فيصح أن يقال: والد محمد والد، إذا قامت القرينة على أنّ المراد: أنه والد عظيم، أو رحيم، أو نحو ذلك، كما يصح أن يقال: كتاب علي صاحبه علي، إذا قامت

القرينة على أن المراد، أنه على العالم، أو الخبير، أو غير هذا مما يجعل معنى الخبر جديدا ليس مستفادا من المبتدأ وتوابعه. وعلى هذا الأساس يقال: المال مال– الحرب حرب، الجد جد – الشمس منيرة– كل هذا بشرط قيام القرينة على أن المراد من الخبر معنى جديد– كما قلنا– غير معنى المبتدأ وتوابعه)) [٣٣].

وهذا الكلام يفسر أنّ للغة نظام قائم على القرائن وهو نظام دقيق ((فلو تقدمت كلمة على أخرى أو حرف على فعل ، لاختل المعنى ، وتحولت الجملة إلى مجرد كلمات مصفوفة لا ترابط منها ، فالإخلال بقرينة الرتبة في الجملة العربية ، يخرجها من كونها نسقا ، ويفقدها دلالتها بالضرورة)) [٣٤].

ولقد أجمع النحويون على أنّ تكرار اللفظ هو من باب التوكيد اللفظي[٣٥] ، بيد أن الكلام هنا ليس على ما قصدوه ، وإن اتفق التركيب مع التوكيد ؛ لأنّ القرائن تحول الكلام إلى عملية تداولية جديدة تفسر السبب من هذا التماثل اللفظي ، فهناك زيادة على المعنى في اللفظ الثاني غير موجود في الأول الذي هو المبتدأ ، وهذا التغاير يرسلنا إلى اقتران الفائدة من ذات الخبر ؛ لأنّه المجهول الوحيد في الطرفين ، ويتحقق الافتراض السابق في اقتفاء المكرر لمعرفة المراد منه ليجد أنه من إضفاء صفة ستساعد على تقييد المعنى المختص من التناسب المحصول ، وإدراك التصور الذي شملته هذه الجملة دون غيرها .

وتظهر صورة الافتراض السابق في التقدير عندما يكون هناك ما يجب حضوره ، وإن كان في النية والقصد ، وقد حقَّق عباس حسن هذا الأسلوب عندما مثّل في باب المبتدأ والخبر إذ قال : ((وقد يحذف المبتدأ والخبر معاً بالشرط السابق؛ نحو: المحسنون كثيرٌ؛ فمَن يساعد محتاجاً فهو محسن ، ومَن يساعد مستغيثاً فهو محسن ، ومَن يشهدْ شهادة الحقّ ... أي : مَن يشهدْ شهادة الحقّ فهو محسن. فجملة : " هو محسن" مبتدأ وخبر وقد حذفا معاً جوازا ، ومن ذلك : مَنْ يخلص في أداء واجبه فهو عظيم ، ومَن ينفع وطنه فهو عظيم ، ومَن يخدم الإنسانية ... أي : فهو عظيم)) [٣٦].

فالافتراض السابق تجلّى في وجود عامل المراعاة للتركيب الأصل بين المتحدث والمتلقي ، فقد يستغني المتكلم عن كثير من الألفاظ لإدراكه أنّ السياقات contexts ((هي مجموعة من التصورات الذاتية الشخصية التي تتشكل وتتغير باستمرار أثناء التفاعل بين المشاركين في الخطاب بوصفهم أفرادا ينتمون إلى جماعات ومجتمعات)) [٣٧]. وهي التي ستكشف وتغطي النقص الحاصل في الجمل المسموعة ، فالمفترض هو جزء في بناء اللغة المفهومة ، وإن كان الظاهر يدلّل على عدم

إتمام الكلام ، وهو الذي سيستنبط بقية الملفوظ حتى تنطبع الرسالة في فكره ، وتكتمل الصورة في ذهنه .

وكذلك يستنبط من مجالات الافتراض الرجوع إلى أصل التركيب أي قبل حدوث التغيير فيه للوصول إلى التقدير الصحيح . فالمثال الأول يتحدث عن القيمة الاجتماعية للإحسان ، وأنّه صفة شاملة لأعمال خير كثيرة ، لأنّ الثنائية القائمة على مكرم ومحتاج تدعو إلى جعل المعطي في مقام الارتقاء حتى يكون منفذا لسير عملية التوازن في المجتمع ، وكذا الحال في المثال الثاني إلّا أنّه أثبت صفة العظمة على من يؤدي تلك الوظائف الشامخة في المخبر به بخلاف الأول فإنّ المكانة كانت للمخبر عنه ، أي إنّه يقوم على إظهار التعظيم المتعلق بوظيفة نفعية ، فكما أنّ الوصول إلى دركات التحقير بين البشرية تكون بتوسيع مجالات الضرر لهم ، فإنّ السير في الأرض سعيا للوصول إلى درجات التوقير يكون في توسيع مجالات الخدمة التي تعود بالرصانة والحصانة والفائدة للمجتمع . وكل هذه الافتراضات تتعدد في الفهم استمدادا من أفعال الكلام ؛ لأنّ أفعال الكلام تذهب إلى دراسة اللغة في جانبها العميق ؛ لتتفرع منه مجموعة من القضايا اللغوية التي تمتزج بأسلوب القبول والرفض من حيث الصدق والكذب ، وبأسلوب التأثير من حيث الإنجاز الإيجابي والسلبي ، فالواقع سيفرض طريقته في اتّباع أسلوب الخطاب والاعتقاد اللذان سيلتزمان في طريقة الاحتكام من خلال صنع موازنة قادرة على تصوير جميع حالات المقولات ، فالممارسة اللغوية والتطبيقية تبقى مفتقرة إلى وسائلها المفترضة التي تتحقق بتوظيفها غاية الكلام(٣٨). فالخطاب اليومي يتجدد في الذي يستعمل لبناء جميع مفاصل تجارب الحياة ، وتتكثف فيه العبارات وتتشكل فيه الصور ، وتتحسن فيه القيم ؛ لتثمر في أذهان السامعين ، وتتحول إلى منهج تتسارع فيه إلى خطى المتميزين في أيّ مجتمع .

وإذا دخلنا في عالم الخبر فهو عالم واسع ويؤدي وظائف لسانية كبيرة في إنشاء التراكيب الأصيلة المعتمدة على المسند بناء على المسند إليه ، ومن خصائصه قبوله الحذف والتقديم والتعدد والتعريف ... وعندما يتعدد تتعدد معه جملة من المكونات التركيبية التي تصول في مجالات التقدير والاحتمال ، إذ لا يمكن أحيانا بناء الحكم النحوي على اللفظ الظاهر فقط ؛ لأنّه سيؤدي إلى فساد الغرض المطلوب ، فالمكتوب والمنطوق شيء والمراد شيء آخر بمعنى أن هناك مخالفة بين قول المخاطب بين المقصود من ذلك الخطاب وبين لفظه ، والغاية هي إنشاء معنى جديد هو المستهدف من الكلام ، وقد وضع بعض العلماء تفاصيل دقيقة في تحليل الجملة تحليلا وظيفيا قائما على تسميات جديدة

فالمبتدأ عنده وظائف خارجية وأنّ كل جملة فيها ذيل ومحور ووظائف داخلية ، وأنّ الذيل والمحور هما اللذان سيكونان الموقع الذي ستسلط عليه العملية الإخبارية [٣٩].

وهو المتحقق في المثال الذي ذكره عباس حسن إذ قال : ((كأن ترى رجلاً ليس بالقصير ولا الطويل. فتقول: "الرجل طويل قصير" تريد أنه "متوسط" فكل من كلمتي: "طويل" و"قصير" لها معنى خاص يخالف الآخر، ولكنه ليس مقصوداً لذاته؛ وإنما المقصود منه أن ينضم إلى المعنى الآخر لينشأ عن انضمامهما معنى جديد، هو: "متوسط" وهو المعنى المراد، الذي لا يفهم من إحدى الكلمتين منفردة ؛ وإنما يفهم منهما معاً؛ برغم أنّ كل واحدة منهما تسمى : خبراً ، وتعرب خبراً، ولها معنى خاص، ولكنه غير مقصود ، كما قلنا. ومثل: الطفل سمين نحيف، أي: معتدل. ومثل: الفاكهة حلوةٌ مرةٌ، أي: متغيرة الطعم، أو متوسطة، بين الحلاوة والمرارة، وهكذا ... ولهذا النوع ضابط يميزه؛ هو: أن المعنى المراد يتحقق ويصلح حين نجعل الألفاظ المتخالفة كتلة واحدة هي الخبر، ويفسد إذا جعلنا بعضها هو الخبر دون بعض)) [٤٠].

فالسر في الافتراض السابق هنا هو الاستنباط الذي سينشأ من جمع الكلمتين ، ولا بد أن ننتبه إلى وجود نكرتين في الكلام ، فالخبر من طبيعته أنه يكتمل بنكرة واحدة ، وبما أنّ الخبر لم يكتف بلفظ واحد فإن هذا ينتج أن المتلقي لن يسلِّم بأحد الجزأين ، وإنّما سيبدأ ببناء مقصود جديد يوافق التعدد الذي حصل في التركيب[٤١]. .

وكذلك من صور الافتراض السابق هي زيادة اللفظ لتكوين معنى جديد استنادا على المدخولات اللفظية التي تؤدي الغرض وتحدد المطلوب وتكون الحاجة هي سبب إيراد الإسناد في الجملة ، وهذا يكون من أهم وظائف اللغة ، لأن القصد هو جوهر اللغة المنطوقة والمعنى هو الروح التي تحرك مبتغى المتكلمين ، وقد وضع عباس حسن مثالا يرسم من خلاله فائدة التقييد إذ قال : ((... والنحاة يسمون هذه النسبة الجزئية، أو الفرعية: "القيد"، أو: "النسبة التقييدية" يريدون بها: "النسبة التي جاءت لإفادة التقييد"، أي: لإفادة نوع من الحصر، والتحديد، ذلك أن اللفظ قبل مجيئه كان عامًّا مطلقًا يحتمل أنواعًا وأفرادًا كثيرة؛ فجاءت التكملة "أي: القيد" فمنعت التعميم والإطلاق الشاملين، وجعلت المراد محددًا محصورًا في مجال أضيق من الأول، ولم تترك المجال يتسع لكثرة الاحتمالات الذهنية التي كانت تتوارد من قبل . من أمثلة التكملات كلمة: "الغرفة" في نحو: "أضاء مصباح الغرفة" فلو لم نذكر هذه الكلمة لكانت الجملة في حاجة إلى زيادة لفظية تتبعها زيادة معنوية جزئية، تزيل التعميم والإطلاق عن المراد من كلمة: "مصباح"؛ إذ لا ندري: أهو مصباح للغرفة، أم للطريق، أم للمصنع،

أم للنادي ... ؟ فلما جاء القيد –وهو كلمة: "الغرفة"– أزال تلك الاحتمالات، وقصر الفهم على واحد منها، فأفاد التقييد، بأن جعل العام المطلق محدودًا محصورًا)) [٤٢].

فهذا المثال قد جاء ليفسر مواطن الافتراض من جهة أن الكلام يحمل في تفصيلاته عموما وخصوصا وإطلاقا وتقييدا وشمولا وتحديدا ، واللفظ هو الذي سيصنع دلالة في أبنية التركيب بحسب طبيعة اللفظ فقولنا : " تمّ تبليطُ شارعٍ " ، فكلمة شارع تترك في الذهن عموما يفترضه المخاطب ، وسيزول بعض الافتراض لبدء افتراض جديد إذا جاءت نسبة تقييدية بوصف متعلق بذاك الشارع كأن يقال : شارع المدينة أو القلعة أو المتحف ... وهذا يعني أن هناك تنوعا في طريقة الافتراض ، فهناك الافتراض المطلق ، وهناك الافتراض المقيد وكلّ نوع ينشط على أبواب الحوار الذي يوافق مقصوده [٤٣].

المبحث الثالث : الأقوال المضمرة في أمثلة عباس حسن.

إنّ الأقوالَ تخلق منفذا كبيرا لنشر بؤر كلامية في أذهان المتخاطبين ، ولا تزال اللغة ناشطة حيّة تتطور في استمرارية بلا قيود تنشأ في كيانها جمل جديدة ، فأيّ قول يُذكر يدخل في حيز التفكير والاستنتاج ، فهي كالحجر عندما يلقى في الماء إذ يبدأ تَكوّنُ الحلقاتِ المائية ، وهي في حالة توسع وانتشار ، فكلّ قطعة متكاملة في الدلالة تسير حولها تراكيب تتأثر فيها إثباتا ونفيا ، ولهذا السبب جعل علماء التداولية هذا المحور مقصدا لدراسة إثراء اللغة ، وبيان ما فيها من مرونة التأليف اللغوي.

وللّغة روافد عديدة ومتشعبة تنمو على أرضها أصول الكلمات لتثمر على فروعها ما لا يحصى من الدلالات ، تترابط فيما بينها بقوانين ثابتة ، وتملك مخازن لسد أي ثغرة قد تواجهها ، والأقوال المضمرة أخذت حيزا في طبقة الدلالات ، تتحرك مع أجسام الألفاظ ، وتسير معها بهدوء لتعطي عددا من التأويلات والاحتمالات غير الصوتية ، ويسمو الفكر في جمع كل ما تتضمنه من تقديرات خفية .

وقد حقق بعض العلماء قضية الاحتمال في مثال : " ترك عبدُ الله التدخين قبل شهر لأنّه ضار، إذ قال : ((نجد أنّ الدلالة العامة المتولدة من هذا التركيب نتيجة لضبط البنية الداخلية له ، لا تنير طريق المحلل اللغوي للوصول إلى المعنى ، وهنا تبرز أهمية التحليل التداولي في إبراز المعنى ، فقد تتعدّد معاني التركيب وفقا لاختلاف الأحداث السياقية المرافقة لعملية التلفظ ، فيكون المعنى واحدا ممّا يلي :

١. كان عبد الله مدخنا.

٢. التدخين ضار.

٣. عليك أن تترك التدخين كعبد الله.

٤. ترك عبد الله التدخين قبل شهر)) [٤٤].

فبناء على هذا الكلام فإنّ الاحتمالات الوافدة سترفع الغطاء عن جميع جوانب القول المسموع ، بغض النظر عن نوعية هذا الكلام إذ قد يكون نصّا ظاهرا يراد منه الإبلاغ على وجه الإخبار أو الإنشاء في رسالة واضحة ، أو أنّه يأتي بلفظ معيّن ، ولكنّه قد أَضمر أغراضا لا تصل إلى المخاطب إلّا بعد تشغيل الفكر أو إجهاده ، بمعنى أنّ الفكر سيتحول إلى مدرسة لإنتاج الأوجه المحتملة من ذلك الكلام .

وقد ذكر عباس حسن أمثلة تحقق فيها هذه المقاصد ، ومن ذلك قوله : ((... فمن الأعلام من اسمه " أبو الفضل "، و" أبو جهل " ... فإذا سمعنا من الخبير بالأساليب الصحيحة ، الحريص على سلامتها ، قوله –مثلًا– : مدح الناسُ "أبو الفضل"، وذموا "أبو جهل" عرفنا سريعًا أنّ هذا المتكلم الفصيح لم يقل : "مدح الناسُ أبا الفضل وذموا أبا جهل" وإنما قال: " أبو" فلا بد أن يكون هذا على سبيل الحكاية ، لحكمة بلاغية ، قد تكون رغبته في إظهار أن: "أبو الفضل" و"أبو جهل" علمان لشخصين معينين، وليس المراد منهما مطلق رجل متصف بالفضل أو بالجهل، إذ لو قال "مدح الناس أبا الفضل وذموا أبا جهل" لجاء الكلام خاليا من التعيين الدقيق، محتملا "العلمية" ومحتملا أن يشمل كل صاحب فضل، أو صاحب جهل من غير تخصيص...)) [٤٥].

فقد كشف هذا المثال تعدّد الاحتمال في تركيب واحد ؛ لأنّه تضمن إضمارا استند على طبيعة الخطاب ، مستمدا أركان ظهوره من قوة السياق الذي ترتب معه وتآلف مع تلك المعاني القادمة منه ، وهو يشبه إلى حد كبير بالبئر بحيث مهما يسحب منه الماء يبق فائضا ، وأنّ نوعية الكلمات المختارة هي التي سوف ترسم دلالة القول المضمر .

وأهمّ مسألة في القول المضمر وجود مراعاة لاعتقاد المخاطب بما يقصده القائل ، وقد سمّى الشخص المبدع عباس حسن هنا الخبير بالأساليب ، إذ اتخذ طريقة ابتغى فيها غرضا ، وهذه الطريقة تركت حافزا لتغيير مسار الإدراك في الأحكام على المعنى المقصود ، والتحليل الذي يبدأ محل عمله في الفكر سيتصدر بالذهاب إلى هذه الأسماء ليفسرها ، هل المراد منه الذات أو الصفات

؟ والتغيير الإعرابي من الرفع إلى النصب هو الذي يميز أيّ المعاني سوف تضرب في اعتقادات السامعين .

والقول المضمر لا يقتصر على دلالة كلمة واحدة في السياق لإثبات التقديرات بحسب الاعتقادات ، إذ قد يكون حاضرا في الجمل كذلك ، فإذا كانت المفردات سببا في إنتاج عدد كبير من الأقوال المضمرة ، فإنّ الجمل مجالها سيكون أوسع نظرا لوجود مداخل كثيرة للتأويل والتفسير ،فـ ((الأقوال المضمرة ترتبط بوضعية الخطاب وظروفه (مقامه) على خلاف الافتراض المسبق الذي يحدد على أساس معطيات لغوية ...)) [٤٦].

وتتناقل الكلمات في تأدية الأدوار فيها لإعطاء المعاني المحتملة ، وقد تقوم العبارة أو شبه الجملة أو الجملة أحيانا لتغيير وجهة الكلام ، كما حدث في هذا المثال الذي أورده عباس حسن إذ قال : ((" إنّ الزعيمَ " الذي ترفعه أعماله " تمجده أمته" . ما المعنى الأساسي في هذا الكلام ؟ أهو تعريف الزعيم بأنه: "الذي ترفعه أعماله"؟ فيكون هذا التعريف ركنا أصيلا في الكلام، لا يمكن الاستغناء عنه بحال ، وما بعده متمّم له ، وزيادة طارئة عليه ، يمكن الاستغناء عنها ، وتعرب "الذي" اسم موصول خبر "إنّ" ... أم هو القول بأن: "الزعيم تمجده أمته"؟ فتكون هذه الجملة الفعلية هي عصب الكلام، لا يقوم المعنى إلا بها، "لأنها خبر" ولا يتحقق المراد إلا بوجودها مع كلمة الزعيم، وما عداها فزيادة طارئة لا أصيلة "وتعرب كلمة: "الذي" اسم موصول، صفة" ؟ الأمران متساويان ؛ يصح الأخذ بأحدهما أو بالآخر بغير ترجيح. لكن إذا قلنا: "إن الزعيم –هو– الذي ترفعه أعماله" امتنع الاحتمال الثاني، وتعين المعنى الأول بسبب وجود الضمير الدال على أن ما بعده هو الجزء الأساسي المتمم للكلام ، وأن الغرض الأهم هو الإخبار عن الزعيم بأنه : ترفعه أعماله. وما عدا ذلك فزيادة فرعية غير أصيلة في تأدية المراد. "فتكون كلمة: "الذي" هي الخبر وليست صفة"))[٤٧].

فقد أضمر عباس حسن تقديرا يصح أن يسلكه اعتقاد المخاطب ، وهي مرحلة دقيقة للحكم على مراد المخاطب ، ويبيّن هذا الكلام أنّ هناك اختلافا في تقدير أحوال المفردات في الكلم .

وكلما زاد شيء على نواة الجملة المسند والمسند إليه توسعت دائرة الإتمام بعدة طرائق ، ومكانة الجواز هنا أعلى من الاقتصار على وجه واحد ما لم يكن هناك ما يقيد هذا الجواز ، ولا يتعلق الأمر بما جاء متقدما أو متأخرا ، ما دام الكلام اتّسم بصحة التركيب دون الحصر على معنى أحد الطرفين ، بيد أن إضمار القول سيلزم توجيها آخر إذا زاد لفظ في الكلام لغاية إضفاء صبغة واحدة .

والنصّ قد تحوّل من الجواز إلى التفريق من جهة الأصالة والفرع ، وهذا الكلام يقتضي أن المعنى سينتخب ما يوافق أصل " الموضوع والمحمول" [٤٨].ولا ينصرف إلى غير المحمول إلا لعلة فإذا فقدت وجب تقديمه أصلا وجعل ما يزيد عليه فضلا وفرعا .

ويرى علماء البلاغة أنّ ما جاء بعد إتمام أركان الجملة يكون مهما ، لإضافة عنصر جديد أكثر تقييدا وفائدة [٤٩]. وهذا الفعل يخلصه من العموم المفتوح إلى الخصوص المحدود ، وقد أورد عباس حسن ما يشبه هذا التوجه في باب المصدر وهو مما اتفقت بنيته في المفعول المطلق وأخذت قالبه ، والمشهور أن المفعول المطلق على أقسام ، وكل قسم له خصوصيته ، ويأتي القول المضمر متفاعلا مع كل قسم بما يتناسب في الإطلاق.

ولا يقتصر هذا الكلام على المفعول المطلق بل يتجاوزه إلى كل المفاعيل والمنصوبات التي قصدت التقييد بألفاظها لتكوين معرفة جديدة ، والسائر مع هذه التراكيب يلحظ الفرق بين التركيب الحر والتركيب المقيد ، وقد مثل عباس حسن لهذا الكلام

إذ قال : ((الأسلوب الذي يكون فيه المصدر مؤكدا لغيره ، بأن يكون المصدر واقعا بعد جملة معناها ليس نصا في أمر واحد يقتصر عليه ، ولا يحتمل غيره ، وإنما يحتمل عدة معان مختلفة ، منها المعنى الذي يدل على المصدر عليه قبل مجيئه ، فإذا جاء بعدها منع عنها الاحتمال ، وأزال التوهم ، وصار المعنى نصا في شيء واحد، نحو: هذا بيتي قطعا أي : أقطع برأيي قطعا، فلولا مجيء المصدر: "قطعا" لجاز فهم المعنى على أوجه متعددة بعضها حقيقي ، والآخر مجازي...، أقربها: أنه بيتي حقا، أو: أنه ليس بيتي حقيقة، ولكنه بمنزلة بيتي، لكثرة ترددي عليه، أو: ليس بيتي ولكنه يضم أكثر أهلي ... أو: ... ، فمجيء المصدر بعد الجملة قد أزال أوجه الاحتمال والشك، والمجاز، وجعل معناها نصا في أمر واحد بعد أن لم يكن نصا)) [٥٠].

فالمصدر له إضافة جديدة في أداء الكلام ، وقطع الاحتمال من الأقوال المضمرة ، فقد ذكر المصنف عدة تقديرات يحتمله القول ، وأنّ حضور المصدر سيوجه هدف المتكلم إلى التحديد [٥١].

فكم من تراكيب تستعمل في اللغة ، وهي تخلو من القيود التي من الممكن الاستغناء عنها ، لذلك يسعى المتكلم إلى بناء منظومة من الأقوال لإيصال مقاصده باتباع سبل القوالب المتوافقة من الدلالات ، وطرح فكرة عدم الاهتمام بجوهر تلك القوالب ؛ لأنّه إذا لم يتعامل بهذه الدقة فإنّ التوهم سيكون أول المتوغلين إلى الكلام ، والمراد به هو تشتت اعتقاد المخاطب ، وهذا الأمر خلاف ما تبتغيه رسالة اللغة ، لأنه سيتركه في حيرة من أمره ، لا يستطيع الجزم بالمعنى الذي قصده المتكلم .

فالمتكلم ليس حرا في فيما يقول إن كان في كلامه ما يفتح بابا للترجيح للمجاز أو الشك أو الاحتمال ؛ لأنه سيقوده إلى حصول فوضى في التعبير والفهم ، وليس هذا معناها أنه لا يجوز له استعمال هذه الأساليب في كلامه مطلقا ، وإنما يختار لكل مقام ألفاظه بما يتحقق في مجيئه الذي يناسب سبب نشأة الخطاب .

وقد تكون الكلمة لمفردة لها القدرة على بناء تأويلات تعبر المعاني المسلّمة ، لتتشكل أدوات جديدة لا يمكن إهمالها إلا حين تتوفر القيود التي تخصص الاحتمالات المسوّرة ، ولا يقع مثل هذه الاحتمالات إلّا في الكلمات الموغلة في العموم ، وكونها تلتبس في أبنيتها بالعلامات التي أجهد النحويون أنفسهم في سبيل الفصل بين أقسام الأبنية وإنشاء الحدود في العلامات المتلازمة ومن هذه الكلمات " ما " فقال عباس حسن : ((ولما كان كل نوع من أنواع "ما" مختلفًا في دلالته اللغوية عن النوع الآخر، كان تعدد هذه الأوجه الإعرابية جائزًا حين لا توجد قرينة توجه المعنى إلى أحدها دون الآخر؛ فإذا وجدت القرينة وجب الاقتصار على ما تقتضيه، فليس الأمر على إطلاقه – كما قد يتوهم بعض المتسرعين ؛ ففي مثل: "لا أجد ما أتصدق به إلا اليسير؛ فيجيب السامع: نِعْم ما تجود به". تكون "ما" هنا نكرة موصوفة؛ فكأنه يقول : نِعم شيئًا أي شيء تجود به، وفي مثل؛ أعطيتك الكتاب الذي طلبته ؛ فتقول: نعم ما أعطيتني؛ فكلمة "ما" موصولة، وهكذا ... وإلا كانت الألفاظ ودلالتها فوضى. والقرائن والأسرار اللغوية لا قيمة لها)) [٥٢].

وهذا الكلام ينشط في علم الوضع حيث إنّ الألفاظ ترسل إلى رفوف الانتماء ، فكل لفظ في اللغة لها مرجعية تنطلق منها ولاسيما من حيث الجنس والنوع والعموم والخصوص والحقيقة والمجاز والكناية والعرف والاصطلاح ، فإذا تمَّ الاتفاق على نوع اللفظ يكون من السهل إثبات دلالته في السياق الذي يرد فيه ، واستخراج المقام الذي يطابقه ، وفي هذا النص ظهرت معالجات كثيرة معتمدة على القول المضمر لبيان ما احتمله لفظ " ما " في التراكيب التي احتاجت إليها في التوظيف [٥٣].

فالكلام الأول يشير إلى وجود مال قليل للتصدق ، وكان من المفترض أن يقال : أنت أولى بهذا اليسير إلّا أنّ المخاطب يقدّر كلاما يوافق في التقدير الجانب

الإنساني ، للعموم الذي يغطيه لفظ ما.

ومما يضاف إلى حقول الأقوال المضمرة أنّ هناك فضاء لجذب ألفاظ وتراكيب من منابع مختلفة لتحويل كل مجهول منها في الأصل إلى معلوم بعد ربط العلامات اللغوية المتلازمة لتنسيق ما هو مراد من الأقوال ، وقد أشار عباس حسن إلى هذا الأسلوب إذ قال : ((... إذا قلت: أعجبتني الوردة

، جاز للسامع أن ينسب الإعجاب إلى لونها أو رائحتها، أو تنسيق أوراقها أو ... لأن الإعجاب يحتمل هذه المعاني العرضية مفردة، ومجتمعة، ويشتمل عليها ضمنا. فإذا قلت: أعجبتني الوردة رائحتها ... ، تعين معنى واحد من تلك المعاني العرضية التي يتضمنها العامل: "أعجب"، واتجه القصد إلى هذا المعنى دون باقي المعاني التي يشتمل عليها العامل إجمالا، والتي تنطبق على الوردة وتتصل بها، من غير أن يدخل واحد منها في ذات الوردة، وفي تكوينها المادي "الجسمي"، أي: من غير أن يكون واحد منها جزءا حقيقيا أساسيا لا توجد الوردة إلا به، فليست رائحة الوردة جزءا أصيلا في تكوينها المادي يتوقف عليه وجود الوردة، وليس لونها، أو تنسيق ورقها جزءا أساسيا كذلك، وإنما هي أمور عرضية طارئة على ذاتها المادية، قد تلازم الذات أولا تلازمها...)) [٥٤].

فالأرضية التي تمنح محاولات إنتاج الكلام تنمو بمفاتيح متسلسلة لمعرفة المتعلقات لكل خطاب ، يمتلكها كل سامع ، ومن جوهرها تتولد عناصر الكلام لتصل إلى المقاصد التي تحصدها الألسن ، وتنشرها في آذان المستمعين ، وفي مثل هذه التراكيب يوجد دولاب لا يتوقف في إحياء العملية التواصلية ، وهو مرتبط بنوعية ما يمكن استعماله مع التراكيب المتطابقة ، فالوردة هي الأرضية التي ستتولد لأجلها مفردات كثيرة حسب حالات التوصيف وكلها تتناسب مع دلالة الموصوف ، فالذات والعرض هما الأساس في تكوين أيّ قول مضمر إذا لم ينتفِ وجود عرضيات مع كل ذات نظرا لامتلاك الذات أعراض تتوالى عليه كلما احتاج البيان إلى إضافة مقصود جديد .

فالنصوص التركيبية تقوم بنثر جمل كثيرة لا يمكن حصرها يتحسسها المخاطب ، ففي قولهم : ((" أنا عطشان " المستوى النحوي ـــــــــ مبتدأ خبر

وجدنا عناصر الجملة السابقة ، المبتدأ الضمير المنفصل ، والخبر عطشان ، لا تعطي دلالة واضحة يستطيع المحلل اللغوي من خلالها أن يصل إلى المعنى المراد ، من خلال الربط بين المسند ، والمسند إليه ، وما يحيلان عليه من دلالة معجمية ، لكن بالاعتماد على التفكير التداولي في تحليل التركيب اللغوي ، يتوصل المخاطب إلى دلالة واضحة ، كأن يفهم أن المرسل يحتاج إلى ماء ، أو أنه صائم ، أو أن الماء غير متوفر الآن ... أو غير ذلك من المعاني المقترنة بسياق الحديث)) [٥٥].

فمثلا لو قيل : البيت ، مباشرة تتولد الألفاظ التي تنتمي إلى هذه الأسرة ، من حيث الحجم فالبيت يمكن القول فيه : إنّه كبير وصغير ، ومن حيث العمر قديم وجديد ، ومن حيث السعر غال ورخيص ، ومن حيث المكان قريب وبعيد ... وهكذا تضمر جملة من الصفات التي توافق الذات ،

فالوردة من صفاتها العرضية : قوة الرائحة وعدمها ، وجمال شكلها وقبحها ، وكبر حجمها وصغرها ... ويكون الإضمار بما يتطلبه اعتقاد السامع إذ ليس من المنطق أن يكون الإضمار كلها في آن واحد ؛ لأنّ مثل هذه الطروح يعني اللغة ستفقد وظيفتها الأساسية ، وهي وضوح القصد مع ضمان الفهم من طرفي الخطاب في اللحظة نفسها.

الخاتمة

وهكذا أصبحت التداولية تشكل مساحة عظيمة في مجال تحليل اللغة بعد أن حضنت العلوم اللغوية والأدبية على حد سواء ، فالمناهج اللغوية جعلت التداولية بؤرة لفهم ما وراء الألفاظ ، وهي عملية معقدة تحتاج إلى جهد كبير للوقوف عند مفاصل الخطاب ، وتفصيل الأسباب والمسببات ، وإدخال إحداثيات اللغة في مختبرات المقاصد المرادة من عملية الكلام .

لقد جاء هذا البحث محاولة لإظهار أنّ التراكيب النحوية تعد أجساما تختفي وراءها أرواح المعاني ، وأن كتاب النحو الوافي للأستاذ عباس حسن يمثل أنموذجا علميا لبحث مفاهيم التداولية ، فوقع الاختيار على متضمنات القول ؛ وذلك لندرة الدراسات في هذا الميدان ولإحتواء أمثلة عباس حسن على دلالات خطابية تواصلية إبلاغية عميقة كما ظهر من خلال التحليل الذي جاء موازيا للأمثلة .

إنّ الصعوبة الموجودة في متضمنات القول هي أن الدراسة لا تتناول الكلام الذي يظهر على سطح الملفوظ ، وإنما يتجاوز إلى مرحلة أخرى من تشكيل المعاني المتولدة من ذلك الكلام الملفوظ ، وهذا الأمر لا يمكن الوصول إليه إلا بصنع أقيسة وضوابط تفسر هذا الكلام المتداخل بين طرفي اللفظ والمعنى .

ولقد حاول البحث أن يميز بين ركني الافتراض السابق والقول المضمر ، وأن الأول يمتلك معلومات مسلمة من الافتراضات يمكن المتلقي الوصول إليها اعتمادا من عناصر الكلمات المسموعة ، وأن العقل يقوم بترتيب بيت الإدراك لإرسال كل معلومة إلى مقصدها ، والحياة كلها تقوم على تراكم المعلومات والبناء عليها في القدرة على الاجتهاد والاستنتاج الصحيح ، بينما تعيش الأقوال المضمرة أرضية متنقلة لا تسير على محور واحد ولا تقبل بالمسلمات المفترضة وإنما يبدأ المتلقي بتكوين دلالات عميقة تنطلق من الكلام المسموع ، وهذه الدلالات كالسهام القادمة من أقواس المعاني المحتملة تحتاج إلى متلق قادر على معرفة مواطن إصابتها .

ومما تقدم يُعلم أن الافتراض السابق يقوم بتجميع جزئياته من جميع الموارد غير المقصودة التي تستلهم من الأقوال المسموعة ، فكل كلام مسموع يسحب معه أسرة من الأقارب التي تنتمي للأصل الملفوظ لذلك تعد هذه الخاصية ما يفصل بينه وبين الأقوال المضمرة ، في حين يأتي القول المضمر فارشا بساطه على كل شيء مستثنيا منه اللفظ المباشر الذي لأجله جاء ذلك الفرش ، مع بيان أنّ كلّ هذه الاحتمالات مهما كثرت لا تستطيع الانقطاع عن السياق التواصلي الذي فيه الكلام .

إن جواز الأوجه النحوية بسبب احتمال الجملة تلك الوجوه جعلت من هذه الصفة أرضا خصبة لنمو الافتراضات السابقة ، فالمتكلم أراد وجها والمتلقي فهم وجها آخر ومن يأتي بعدهما قد يصل إلى معاني جديدة وهكذا يترك النص المشفر جملة من المتضمنات المفترضة ، بخلاف الكلام الذي يحمل وجها واحدا مقصودا غير قابل للاحتمال ، فإنّ المتلقي لن يتعب فكره في البحث عما وراء ذلك الكلام . وقد يأتي الافتراض حاملا وظيفة تفهيمية من خلال تصحيح أسلوب التوزيع للدلالات ، وذلك حين يكون الجزم لمقصود واحد مسرحا لربط خيوط المعاني بحبال الألفاظ وحتى لا تتصادم العبارات بعدما اختلفت المعاني ، وإذا لم يتحقق هذا الشيء يكون المعلوم مجهولا والثابت متغيرا ، وهذا لا يعم كل كلمات اللغة فاللغة فيها ألفاظ ثابتة الاستعمال كالضمائر ومتنقلة الاستعمال كالأسماء النكرات .

إنّ الوضع اللغوي له أثر كبير في معرفة حركة الافتراض وتقلباته في اللغة ، إذ لا يخلو أي كلام من تشخيص ذات وأن هذا المشخص فوقه جنس ، فقبوله للأنواع التي تعود إلى جنس واحد يفتح باب الافتراض ، وكذلك احتمال اللفظ منافذ الحقيقة والمجاز والكناية والاشتراك ، يجعل بناء التصورات المفترضة قابلة للزيادة والاحتمال .

لقد اعتمد الأقوال المضمرة كثيرا للوصول إلى أهدافه على مرتكزات السياق ، فالسياق الضامن الكبير لمعرفة سكن تلك الأقوال الكلام المسموع ، فالمتكلم ينبغي أن يراعي أدوات الإفهام عنده حتى لا يحول خطابه إلى كلام فقد فاعليته وتأثيره على المتلقي فسياق الكلام الذي فيه واقع الحزن لا يوافق واقع الفرح ، فالإضمار ينمو في سياقه الموافق له.

وكلما زاد شيء على نواة الجملة من المسند والمسند إليه تتوسع دائرة الاحتمال لامتلاكه سبلا على تقليب الصفحات التي المتوافقة من النواة الأصل ، فالأساس يمكن أن تأتي بأوجه ، وحينما تقدر تلك الأوجه يبدأ التفريق بين التوليد والتحويل والأصل والفرع والحقيقة والظل والثابت والمتغير فكم تترك هذه المفاهيم من أقوال مضمرة على ركني الموضوع والمحمول .

إنّ الكلام هو الجهة المانحة لمحاولات إنتاج الكلام الذي ينمو بمفاتيح متسلسلة لمعرفة المتعلقات التي تعود إلى مرجعية كل خطاب ، والذي بدوره يمتلكها كل سامع ، ومن جوهرها تتولد عناصر الكلام لتصل إلى المقاصد التي تحصدها الألسن ، وتنشرها في آذان المستمعين ، وفي مثل هذه التراكيب يوجد دولاب لا يتوقف في إحياء العملية التواصلية ، وهو مرتبط بنوعية ما يمكن استعماله مع التراكيب المتطابقة.

" **والحمدُ لله ربّ العالمين** "

هوامش البحث :

١. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢٠٤/٢
٢. مقاربات تداولية في كتاب معاني القرآن للنحاس : ٦٠
٣. التداولية عند علماء العرب : ٣٠
٤. م ن : ٣١
٥. ينظر : تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية : ١١١
٦. الأبعاد التداولية في خطب قس بن ساعدة : ١٧
٧. آليات دبلجة الفلم الغرائبي: ١٢
٨. خصائص البنى التركيبية للخطاب النبوي الشريف في صحيح مسلم . مقاربة تداولية .:: ٣٣
٩. م.ن : ٣١
١٠. الافتراض المسبق والصحيح ما ثبتانه كما حققه محمود عكاشة النظرية البراجماتية: ٨٥
١١. التداولية عند علماء العرب : ٣١
١٢. الآليات التداولية في تفسير أضواء البيان للشنقيطي : ٨١
١٣. آفاق جديدة في البحث اللغوي :٢٦
١٤. البعد التداولي في الخطاب الرياضي الكلاسيكو أنموذجا ١١
١٥. التداولية عند علماء العرب : ٣٠
١٦. ينظر : الأبعاد التداولية في خطب قس بن ساعدة : ١٧
١٧. محاضرات في اللسانيات التداولية : ٣٠
١٨. ينظر : الاستعارة عند عبد القاهر الجرجاني مقاربة تداولية :٣٥
١٩. مقاربات تداولية في كتاب معاني القرآن للنحاس : ٦٥
٢٠. الآليات التداولية للشنقيطي : ٨٣
٢١. ينظر : الاستعارة عند عبد القاهر الجرجاني مقاربة تداولية :٣٥

٢٢.محاضرات في اللسانيات التداولية :٣٥

٢٣.مقاربات تداولية في كتاب معاني القرآن للنحاس : ٦٢

٢٤.أسلوبية الافتراض التداولي : ٢٤٠

٢٥.إرادة المتكلم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه : ٤

٢٦.المنحى التداولي : ٢٢

٢٧.النحو الوافي : ٤٧/١

٢٨.المقاربة التداولية : ٧١

٢٩.النحو الوافي : ٢٢٠/١

٣٠.التداولية في النحو العربي : ٥٠

٣١.اللسانيات ونظرية التواصل : ٥٣

٣٢.اللسانيات " المجال ، والوظيفة ، والمنهج ": ١٧٧

٣٣.النحو الوافي :٣٦٨/١

٣٤.القرينة في اللغة العربية : ٩٨

٣٥. أوضح المسالك : ٣٠٣/٣

٣٦.النحو الوافي : ٤١٥/١

٣٧.تبسيط التداولية : ٢٩

٣٨.التداولية أصولها واتجاهاتها :٨٦

٣٩.الوظائف التداولية في اللغة العربية :١٧٣

٤٠.النحو الوافي : ٤٣٣/١

٤١.ينظر : شرح الأشموني لألفية ابن مالك : ٢٠٣/١

٤٢.النحو الوافي :٦/٣

٤٣.ضياء السالك إلى أوضح المسالك :٣٠٨/٢

٤٤.النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة : ٢٧.٢٦.

٤٥.النحو الوافي : ٢٩/١

٤٦.ظاهرة الاستلزام التخاطبي : ١٠٤

٤٧.النحو الوافي : ٢٠٦/١

٤٨.ينظر : المنطق : ١٢٢ والمراد بهما : المبتدأ والخبر.

٤٩.ينظر : البلاغة العربية :٤٥٣/١

٥٠.النحو الوافي : ١٨٠/٢

٥١.شرح شذور الذهب :٣٣٧/١

٥٢.النحو الوافي : ٢٦٦/٣

٥٣.ينظر : مغني اللبيب : ١٤١/١

٥٤.النحو الوافي : ٣/ ٤٧٩

٥٥.النظرية التداولية : ٢٧

ثبت المصادر والمراجع:

ـ آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : الدكتور محمود أحمد نحلة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر : ٢٠٠٢.

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : جمال الدين ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر : دار الجيل ، بيروت / ٢٠٠٤م.

ـ البلاغة العربية: عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (المتوفى: ١٤٢٥هـ) الناشر دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت الطبعة الأولى: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.

ـ تبسيط التداولية : الدكتور بهاء الدين محمد مزيد ، شمس للنشر والتوزيع : الطبعة الأولى ، القاهرة : ٢٠١٠م.

ـ تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية : عمر بلخير ، منشورات الاختلاف ، ، الطبعة الأولى ، الجزائر: ٢٠٠٣م.

ـ التداولية أصولها واتجاهاتها : جواد ختام ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان الأردن : ١٤٣٧. ٢٠١٦م

ـ التداولية عند العلماء العرب : دراسة تداولية لظاهرة " الأفعال الكلامية " في التراث اللساني العربي ، الدكتور مسعود صحراوي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى . بيروت . لبنان :٢٠٠٥م.

ـ حاشية الخضري (ت١٢٨٨هـ)على شرح ابن عقيل : محمد بن مصطفى الخضري ، تحقيق : تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثالثة ، بيروت- لبنان :٢٠٠٩م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ) الناشر دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت– لبنان : ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت ٨٨٩هـ) المحقق: نواف بن جزاء الحارثي الناشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى المملكة العربية السعودية : ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٤م.

- ضياء السالك إلى أوضح المسالك : محمد عبد العزيز النجار الناشر، مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

- القرينة في اللغة العربية : الدكتور كوليزار كاكل عزيز دار دجلة ناشرون وموزعون الطبعة الأولى ، المملكة الأردنية الهاشمية : ٢٠٠٩م.

- اللسانيات " المجال ، والوظيفة ، والمنهج " : الدكتور سمير شريف استيتية ، عالم الكتب الحديث ، جدارا للكتاب العالمي ، الطبعة الثانية ، عمان . الأردن : ٢٠٠٨م.

- اللسانيات ونظرية التواصل : الدكتور عبد القادر الغزالي رومان ياكوبسون أنموذجا ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، سورية . اللاذقية : ٢٠٠٣م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين ، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) المحقق: الدكتور مازن المبارك ، محمد علي حمد الله الناشر دار الفكر ، الطبعة السادسة ، دمشق: ١٩٨٥م.

- المقاربة التداولية تأليف : فرانسواز أرمينكو ، ترجمة : الدكتور سعيد علوش ، مكتبة الأسد مركز الإنماء القومي.(د.ت).

- المنطق : محمد رضا المظفر ، الطبعة الثالثة عشرة ، الناشر إسماعيليان : ١٤٢٥هـ

- النحو الوافي : الأستاذ عباس حسن(ت ١٩٧٨هـ) ، الناشر مكتبة المحمدي ، الطبعة الأولى ، بيروت . لبنان : ١٤٢٨. ٢٠٠٧م.

ـ النظرية البراجماتية اللسانية (التداولية) دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ : الدكتور محمود عكاشة الناشر مكتبة الآداب علي حسن ، القاهرة :٢٠١٣م.

ـ النظرية التداولية ، وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة : أحمد فهد صالح شاهين ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، أربد . الأردن: ٢٠١٥م.

ـ الوظائف التداولية في اللغة العربية الدكتور أحمد المتوكل ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، المغرب : ١٤٠٥. ١٩٨٥م.

الرسائل والأطاريح الجامعية :

ـ الأبعاد التداولية في خطب قس بن ساعدة : رسالة ماجستير قدمها: محمد الأمين مؤذن ، بإشراف ، الدكتور : إسماعيل سيبوكر ، جامعة قاصدي مرباح . ورقلة . كلية الآداب واللغات ، قسم اللغة والأدب العربي ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : ٢٠١٥م.

ـ الاستعارة عند عبد القاهر الجرجاني . مقاربة تداولية . : رسالة ماجستير قدمتها : مبروكة نبار ، بإشراف الدكتورة : ليلى كادة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الآداب واللغات ، قسم اللغة العربية ٢٠١٣م.

ـ آليات دبلجة الفيلم الغرائبي : رسالة ماجستير قدمها : جباري كريمة بإشراف : الأستاذ الدكتور عباد أحمد ، كلية الآداب واللغات والفنون ، جامعة وهران: ٢٠١١ م.

ـ المنحى التداولي في الكتابات اللسانية الجزائرية : رسالة ماجستير قدمتها : راضية مسمش ، بإشراف الدكتورة : ليلى كادة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الآداب واللغات ، قسم الآداب واللغة العربية : ٢٠١٣م.

ـ البعد التداولي في الخطاب الرياضي الكلاسيكو أنموذجا: رسالة ماجستيرقدمتها : بوعرفة زهرة بإشراف : بن عامر سعيد ، قسم اللغة العربية وآدابها ، جامعة أبي بكر بلقايد . تلمسان ٢٠١٦م.

ـ خصائص البنى التركيبية للخطاب النبوي الشريف في صحيح مسلم . مقاربة تداولية . أطروحة دكتوراه قدمها : علي بعداش بإشراف الدكتور : محمد بوادي ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف الثانية ، كلية الآداب واللغات ، قسم اللغة والأدب العربي : ٢٠١٦ م.

ـ مقاربات تداولية في كتاب معاني القرآن للنحاس (ت ٣٣٨هـ) : رسالة ماجستير قدمها : علاء سامي عبد الحسين ياسين ، بإشراف :أ.م.د.علي فرحان جواد ، جامعة المثنى ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، العراق : ٢٠١٦م.

البحوث المنشورة في الدوريات والمجلات :

ـ إرادة المتكلم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه (مقاربة وتداولية) : د. علي بن موسى بن محمد شبير /مجلة اللسانيات العربية العدد الرابع ، الرياض المملكة العربية السعودية : صفر ١٤٣٨هـ . نوفمبر ٢٠١٦م.

ـ الآليات التداولية في تفسير أضواء البيان للشنقيطي . تحديد المفاهيم النظرية . : أ. سعد بولنوار ، مجلة الأثر : العدد ١٣، مارس : ٢٠١٢م.

ـ التداولية في النحو العربي : الدكتور فيصل مفتن كاظم ، مجلة أبحاث ميسان ، المجلد الثاني ، العدد الرابع ، السنة ٢٠٠٩م.

ـ ظاهرة الاستلزام التخاطبي في التراث اللساني العربي: أ. كادة ليلى ، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها ، المركز الجامعي بالوادي ، الجزائر العدد الأول ، ربيع الأول ١٤٣٠هـ . مارس ٢٠٠٩م.

ـ الملمح التداولي في النحو العربي تحليل واستنتاج : م.د.نعمة دهش فرحان الطائي ، جامعة بغداد ، مجلة كلية التربية ابن رشد ، العدد الثامن ، كانون الأول ٢٠١٣م.

البحوث من الشبكة العالمية :

ـ أسلوبية الافتراض التداولي المسبق في قصص المنامات والكرامات الصوفية : أ.م.د. ناهضة ستار عبيد ، والباحثة : سليمة سوادي زغير ، www.iasj.net

ـ محاضرات في اللسانيات التداولية : الدكتورة خديجة بوخشة www.acc٤arab.com

:Research Summary

This research aims to study the implications of the statement in the grammatical examples of Abbas Hassan in his book Al-Nahu AL – Wafi (pragmatics) after it was found that this book contains many examples that translate the reality of this theory. Mr. Abbas Hassan was successful in representing sentences that achieve grammatical topics because they contain Active indications can be studied pragmatically

The paper contains an introduction , three section and a conclusion.

Section one is an entry to the theory of the implication of the statement

The paper also tries to study presupposition as they one of the fields that the speaker utters and the hearer comprehends this can be done through the application of the a fone-memtioned concepts the former concepts is regarded of utmost prominence in the process of informing and communication the latter is regarded a mass of information that accompany the speech.